مؤقت



مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

الجلسة **٦٨٧١**

الثلاثاء، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد هارديب سنغ بوري	(الهند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد بورغر
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد موررايس كابرال
	توغو	السيد كندنغا – بريكي
	جنوب أفريقيا	السيد لاهير
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	كولومبيا	السيد ألثاتي
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

1260770(A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد روبرت سيري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، للاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد روبرت سيري.

السيد سيري (تكلم بالإنكليزية): نجتمع اليوم على خلفية دورة العنف المقلقة الأخيرة في غزة وإسرائيل والتصعيد الخطير الذي أفضى إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بوساطة مصرية في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي نفس الوقت، ينتظر أن يتابع الفلسطينيون هذا الأسبوع ما عقدوا عليه نيتهم من التوجه إلى الجمعية العامة سعياً للحصول على مركز الدولة المراقب غير العضو.

ويطغى هذان التطوران السياسيان المهمان على أي جانب آخر في تقريرنا الدوري ويستحقان تركيزاً شديداً في إحاطتي الإعلامية اليوم. فكلاهما يؤكد أن الوضع الراهن لا يمكن أن يدوم، وأنه من الأهمية بمكان تحديد سبيل يفضي على نحو عاجل إلى إعادة عملية السلام إلى مسارها. وكلاهما حدث في خضم شواغل إقليمية متنامية أخرى، تتصل أساساً بالنزاع في سوريا، الذي يستمر بوتيرة تبعث على القلق.

فيما يتعلق بغزة، فقد أحاط الأمين العام المجلس علماً في الأسبوع الماضي بشأن زيارته العاجلة لمصر وإسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة والأردن، والجهود الدبلوماسية المكثفة التي توجت بإعلان اتفاق وقف إطلاق النار الذي رحب به المجلس، والذي يدعو أساساً إلى وقف الأعمال العدائية على نحو متبادل. لذلك، سأركز ملاحظاتي بداية على الخطوات التالية التي تتطلب عملاً شاقاً للانتهاء من التفاصيل المتبقية التي تركت مفتوحة في الاتفاق قبل أن يثبت وقف إطلاق النار. وسوف أحيط المجلس علماً أيضاً بشأن الدور الاستباقي للأمم المتحدة في تلبية احتياجات الإنعاش والاحتياجات الإنسانية في غزة، التي زرتها يوم الأحد.

طلب مني الأمين العام البقاء في القاهرة في الأيام التي أعقبت إعلان الهدنة وجهوده الخاصة بغرض الإسهام في التوصل إلى اتفاق بشأن العناصر الشاملة في وقف إطلاق النار. وفي ما يسمى بالتفاهم لوقف إطلاق النار، وافقت إسرائيل والفصائل الفلسطينية على وقف ”كل الأعمال القتالية“، وبعد فترة هدوء أولية دامت ٢٤ ساعة، بدأت مناقشات حول بعض المسائل التي طال أمدها ويتعين معالجتها كيما يصمد وقف إطلاق النار بصورة دائمة وعلى نطاق أوسع وأطول أجلاً. ويبقى الأمن محورياً في تلك المناقشات. وبإمكاني أن أبلغ المجلس بأن مصر والأطراف قد شرعوا بالفعل في مناقشات مكثفة حول كيفية معالجة المسائل التي يشملها التفاهم. والأمم المتحدة، الموجودة على أرض الواقع، تعمل بشكل وثيق مع مصر لتقديم مدخلات واقتراحات في هذه المناقشات.

وقد استمر الهدوء إلى حد كبير، رغم إطلاق بعض الصواريخ في الساعات التي أعقبت الاتفاق وتجددت حوادث إطلاق النار خلال مظاهرة على طول السياج داخل غزة، مما أدى إلى مقتل متظاهر فلسطيني. ومن الأهمية بمكان الآن أن تحترم الأطراف الهدوء وتتيح الوقت لمعالجة العناصر الأخرى في التفاهم. وإن كنا نعرف أن ذلك لن يكون سهلاً.

ومن المؤسف أنه رغم التحذيرات المستمرة، شهدنا تصعيداً كبيراً آخر بعد أربع سنوات من عملية الرصاص المصبوب. ودورة العنف المدمر تلك تذكرة قوية بأن الوضع الراهن لا يمكن أن يدوم. لن يكون هناك تقدم ما لم تعالج الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل. وفي الوقت نفسه، سيكون للفلسطينيين مصلحة إضافية قوية في هدوء دائم إذا ما أفضى إلى رفع الحصار عن غزة. هذه فرصة سنحت، بعد طول انتظار، لمعالجة الأسباب الكامنة للتراع، والمشار إليها في القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، الذي يوفر الإطار القانوني الدولي لتهدئة الحالة في غزة. وما زالت عناصر أساسية من هذا القرار لم تنفذ. ومنها وضع حد لتهريب الأسلحة وفتح المعابر بالكامل. والتفاهم يوفر الآن إطاراً لمعالجة فتح المعابر وتيسير حركة الأشخاص ونقل البضائع، إلى جانب الامتناع عن تقييد حرية حركة السكان واستهداف السكان المقيمين في المناطق الحدودية.

لقد تم الاتفاق على معالجة المسائل الأخرى حسب الاقتضاء. وينبغي أن تكون الجهود المبذولة بهدف منع تهريب الأسلحة وإنشاء ترتيبات أمنية طويلة الأجل جزءا من المناقشة بشأن التهدئة المستدامة والدائمة.

ويسرني أن ألاحظ أن التنفيذ قد بدأ بشكل جدي، وأن إسرائيل وافقت – من حيث المبدأ – على تمديد حدود الصيد البحري إلى ستة أميال بحرية. وهذه بحد ذاتها نتيجة هامة، غير أنها ليست كافية لوحدها. فلا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به فيما يتعلق بالمعابر وحرية التنقل . ونأمل أن نرى – في الخطوة التالية من إحراز التقدم الملموس، تحرير استيراد مواد البناء، بما في ذلك الخرسانة والصلب والأسمنت من خلال المعابر الموجودة. وينبغي أن تكون الصادرات من قطاع غزة والتحويلات إلى الضفة الغربية جزءا من الآلية أيضا.

ولكن من الضروري أيضا أن نتناول جوانب أخرى من القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) الذي يدعو إلى اتخاذ خطوات ملموسة نحو تحقيق المصالحة الفلسطينية. وقد دعم الأمين العام على نحو مستمر الجهود المبذولة من أجل تحقيق الوحدة الفلسطينية في إطار التزامات منظمة التحرير الفلسطينية والجهود التي بذلتها مصر في هذا الصدد. وآمل أن تكون الأزمة التي شهدتها غزة مؤخرا قد أوجدت أيضا فرصة لتجاوز الخلافات بطرق ملموسة للغاية. فالشعب في غزة والضفة الغربية معا لا يتوقع شيئا دون ذلك من زعمائه.

لقد أصبح التأثير المدمر للعنف الذي أسفرت عنه ثمانية أيام من القتال واضحا الآن. فقد قتل ما يقدر بنحو ١٥٨ فلسطينيا من بينهم ١٠٣ مدنيا – بمن فيهم ٣٣ طفلا و ١٣ امرأة. وضمن الأمثلة المحزنة على تحمّل المدنيين بوجه خاص لعبء المعاناة، فقد قتل ١٠ من أفراد عائلة الدلو في قصف جوي إسرائيلي على مترلهم في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وأبلغ أيضا عن إصابة ما يقرب من ١ ٢٦٩ فلسطينيا. وأبلغ عن قتل ستة إسرائيليين – من بينهم أربعة مدنيين وجنديان – بنيران الصورايخ الفلسطينية، بالإضافة إلى إصابة ٢٢٤ إسرائيليا غالبيتهم العظمى من المدنيين. وأسفر الهجوم بالقنابل الذي نفّذ في تل أبيب في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر – وأدانه الأمين العام بأشد العبارات – عن إصابة ٢٣ شخصا، من بينهم ثلاث إصابات جسيمة.

وشدد الأمين العام على أن شغله الشاغل الآن يتمثل في ضمان سلامة ورفاه جميع المدنيين، بغض النظر عن مكان وجودهم. وأدان الاستخدام المفرط للقوة على نحو يهدد حياة المدنيين. وأدان في ذات الوقت وبشكل مستمر إطلاق نيران الصواريخ العشوائية ضد إسرائيل، وهو أمر غير مقبول ولن يؤدي إلا إلى التصعيد. ومن البديهي أنه يجب على جميع

الأطراف أن تحترم القانون الإنساني الدولي من أجل كفالة حماية جميع المدنيين في جميع الأوقات.

لقد تلقيت وبقية منظومة الأمم المتحدة تعليمات من الأمين العام – لما رأى من ظروف مروعة أثناء زيارته إلى غزة، إذ صدم أنها تشبه الحالة نفسها قبل أربع سنوات – بشأن الشروع بشكل عاجل في تنشيط الانتعاش وتعزيز جهود المساعدة الإنسانية في غزة، فضلا عن تكثيف الدعم القائم هناك بالفعل. وعليه، فقد زرت غزة يوم الأحد وشهدت بنفسي الدمار الذي أسفرت عنه الأعمال العدائية. وزرت أيضا عائلات اللاجئين – بصفتها جهات مستفيدة من الجهود التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى – وقدمت لها التعازي في العديد من أعضائها الذين فقدتهم أثناء القصف الجوي الإسرائيلي. ورأيت أيضا مدرسة جديدة بنتها الوكالة وقد لحق بها ضرر بالغ أثناء القتال، وتحدثت إلى صيادي الأسماك من غزة وأعضاء في تعاونية محلية تضرر مبنى مكاتبها جراء القتال.

لقد حال انتهاء الأعمال العدائية من وقوع حالة طوارئ إنسانية على نطاق واسع. ومع ذلك، كانت هناك زيادة حادة في عدد الفلسطينيين الذين غادروا منازلهم بحثا عن مأوى في مباني الوكالة والمدارس الحكومية قبل التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار بمدة قصيرة. وبلغ عدد المشردين داخليا ١٢ ٠٠٠ تقريبا في مداه الأقصى. وكانت الأمم المتحدة وشركاؤها قادرين على الاستجابة بسرعة لاحتياجات تلك الأسر. واستؤنفت في يوم السبت جميع عمليات المساعدة الإنسانية الموجودة سلفا قبل ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر. ويسرني أن أبلغ عن عودة جميع الأسر تقريبا إلى منازلها الآن. وافتتحت مباني الوكالة والمدارس الحكومية في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، في حين شرعت البلديات في مختلف أنحاء قطاع غزة في إزالة الأنقاض.

وزرت في اليوم نفسه أيضا ريشون لتسيون، وهي ضاحية من ضواحي تل أبيب حيث دمر فيها صاروخ أطلق من غزة أجزاء كبيرة من مبنى سكني لم يتعرض أي من سكانه للأذى لحسن الطالع. وأعربت باسم الأمين العام، عن تعاطفي مع الإسرائيليين المتضررين. وعقدت مناقشات أيضا مع بعض الشباب، وعلمت منهم كيف أن التصعيد الأخير قد عرّض أيضا سلامة الملايين من المدنيين الإسرائيليين للخطر، خاصةً وأن الكثيرين منهم قد انتقلوا بعيدا إلى وسط البلد.

وأود الآن أن أنتقل إلى النية التي أعربت عنها فلسطين بشأن تقديم مشروع قرار إلى الجمعية العامة فيما يتعلق بمركز فلسطين، في وقت لاحق هذا الأسبوع. وتشير المشاعر التي ولّدتها تلك الخطوة المحتملة إلى عمق شقة الخلاف القائمة بين الطرفين.

ينص ميثاق الأمم المتحدة بصورة واضحة على أن مسائل الاعتراف بالدول ومراكزها في الجمعية العامة من مسؤولية الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة الحكومية الدولية، وليست أمرا تبت فيه الأمانة العامة. وقال الأمين العام في مناسبات عديدة أنه يجب أن تكون للفلسطينيين دولة مستقلة تتوافر لها مقومات البقاء وتعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل في أمن وسلام. وفي الواقع فقد طال أمد قيام الدولة الفلسطينية، علما بأنها تشكل عنصرا أساسيا لتلبية التطلعات المشروعة للشعبين، فضلا عن أهميتها بالنسبة لاستقرار المنطقة بأسرها. ويأمل الأمين العام في أن تنظر جميع الأطراف المعنية في الآثار المترتبة عن أي قرار تعتمده بطريقة مسؤولة.

ومع ذلك، وبغض النظر عن نتائج تلك الخطوة المتوقع اتخاذها في الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، فإن من المهم أيضا أن نخطط لما بعد هذا اليوم، بما في ذلك حماية الإنجازات الهامة التي حققتها السلطة الفلسطينية فيما يتعلق ببناء مؤسسات الدولة القوية. فقد أسفرت تلك الخطوات عن تحسن كبير على الصعيدين الأمني الحقيقي والاقتصادي. غير أن كلا المجالين لا يزالان عرضة للخطر. ويجب الثناء على

الرئيس عباس ورئيس الوزراء فياض بسبب تلك الإنجازات التي يجب حمايتها.

والأمين العام على علم أيضا بأن فعالية المجموعة الرباعية باتت على المحك، بما في ذلك من قبل أعضاء المجلس. وقد حذرت أيضا في الماضي من أن مصداقية المجموعة الرباعية أصبحت على المحك. ودعت جامعة الدول العربية في اجتماعها الأخير الذي عقد أثناء أزمة غزة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ضرورة إعادة النظر في الموقف العربي تجاه القضية الفلسطينية، وعملية السلام وغيرها من الآليات، بما في ذلك المجموعة الرباعية. والشعور بإلحاح الحالة لا يعلى عليه الآن. ويجب على أعضاء المجموعة الرباعية تقييم أحداث الشهور الماضية، فضلا عن إعادة تقييم دورهم في رسم الطريق إلى الأمام.

وقد حذرت بصورة مستمرة أيضا من خطر الجمود الذي طال أمده في عملية السلام المتعلقة بحل الدولتين وبقاء السلطة الفلسطينية. فليس هناك بديل لإجراء مفاوضات مجدية لتحقيق هذه الرؤية. ويجب أن تظل هذه أولوية جماعية بالنسبة لنا. ولكن للأسف، يتواصل الانتقاص من ذلك الجهد بسبب الإجراءات التي تتخذ في الميدان، بما في ذلك استمرار النشاط الاستيطاني والعنف الذي يمارسه المستوطنون، والاشتباكات بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية، التي قتل أثناءها اثنان من المتظاهرين الفلسطينيين. وقد تم احتواء امتداد أعمال العنف الناجم عن الأزمة في غزة إلى الضفة الغربية إلى حد كبير بفضل فعالية قوات الأمن الفلسطينية.

وأود أن أنتقل الآن بإيجاز إلى الجمهورية العربية السورية، حيث بلغ الصراع – الذي استمر الآن إلى شهره الحادي والعشرين – مدى جديدا ومريعا من القسوة والعنف. وسأحرص على أن تكون ملاحظاتي قصيرة، ما دام الممثل الخاص المشترك الإبراهيمي سيوافي المجلس بمزيد من التفاصيل في وقت لاحق أثناء المشاورات السرية التي ستعقد هذا الأسبوع.

لقد أصبح الدمار والموت والمعاناة جزءا من الحياة اليومية في جميع أنحاء سوريا. وأصبحت الأزمة الإنسانية أكثر حدة الآن بحلول فصل الشتاء، في حين يزداد عدد المحتاجين إلى المساعدة على نحو مطرد، إذ يتوقع له أن يصل إلى ٤ ملايين داخل سوريا بحلول نهاية عام ٢٠١٢. ويستمر أيضا تدفق اللاجئين. فقد بلغ العدد الإجمالي للاجئين السوريين المسجلين والذين يتلقون المساعدات الإنسانية نحو ٤٥٠ ٠٠٠ الآن وتستضيف تركيا ولبنان والأردن ما يربو عن ١٠٠ ٠٠٠ في كل منها. وفرّ أيضا من العنف في سوريا ما يزيد عن ١٠ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني، معظمهم إلى لبنان في حين فر عدد آخر إلى الأردن أيضا. ولا نزال ندعو الجهات المانحة إلى دعم برامجنا في مجال المساعدات الإنسانية.

وفي ضوء هذه الخلفية، لا يزال الأمين العام والممثل الخاص المشترك الإبراهيمي يواصلان جهودهما الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي، ومساعدة الأطراف على تخطي مأزق المنطق العسكري الذي حبسوا فيه.

ونتيجة للصراع الداخلي في سوريا، فإن الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لا تزال متقلبة. فلا تزال الاشتباكات المسلحة بين القوات المسلحة السورية العربية وأعضاء المعارضة المسلحة تحدث يوميا داخل المنطقة الفاصلة. ويشير إطلاق النيران عبر خط وقف إطلاق النار إلى إمكانية التصعيد بين إسرائيل وسوريا أيضا. ففي العديد من الحالات، سقطت قذائف هاون أطلقتها القوات الحكومية السورية في الجولان الذي تحتله إسرائيل، في حين ردّت قوات الدفاع الإسرائيلية في ثلاث مناسبات.

ذكرت السلطات السورية أن جنديين سوريين قتلا في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر بنيران جيش الدفاع الإسرائيلي عبر خط وقف إطلاق النار. بينما أفادت السلطات الإسرائيلية كذلك أن دوريات الجيش الإسرائيلي قد تعرضت لنيران

أسلحة خفيفة في عدد من المناسبات. إن هذا الوضع يهدد الاستقرار الإقليمي ووقف إطلاق النار بين البلدين بشكل واضح. طالبنا كلا الجانبين مرارا باحترام اتفاق فض الاشتباك.

يظل الوضع في لبنان كذلك عرضة لتأثير الصراع الدائر في سوريا. سيطلع المنسق الخاص بلامبلي المجلس كذلك، في وقت لاحق من هذا الأسبوع، على مزيد من التفاصيل في هذا الأمر، لذلك سأذكر فقط بعض النقاط البارزة. هناك تقارير مستمرة عن القصف عبر الحدود وتهريب للأسلحة. والاشتباكات التي وقعت بين السلفيين وحزب الله في حي غالب سكانه من الشيعة في مدينة صيدا في الجنوب ، في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، تعكس التوتر المستمر بين مؤيدي ومعارضي النظام السوري، الأمر الذي تسبب في وقوع ثلاثة قتلى وعدد من الجرحى. وقد تم نشر القوات المسلحة اللبنانية للسيطرة على الوضع ومنع أي تصعيد للعنف.

أما بالنسبة للوضع العام في لبنان، فإن التطور الرئيسي منذ آخر إحاطة إعلامية كان هو الهجوم الإرهابي الذي أودى بحياة العميد وسام الحسن رئيس فرع المعلومات في قوات الأمن الداخلي اللبناني، في بيروت في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر. وقد قتل شخصان آخران وأصيب العشرات حيث أن الانفجار كان قد وقع في حي سكني في الأشرفية. آثار هذا الاغتيال السياسي العنف في جميع أنحاء البلد ، مما تسبب في ٨ وفيات إضافية على الأقل وحوالي ٣٠ جريحا. ودعت المعارضة إلى استقالة حكومة رئيس الوزراء ميقاتي، وأعلنت أنها لن تدخل في حوار معها.

يواصل الرئيس سليمان إجراء مشاورات مع القادة السياسيين لإيجاد سبيل للمضي قدما يحظى بدعم واسع. وتستحق جهوده دعما قويا. تبقى مبادئ إعلان بعبدا في حزيران/يونيه، بما في ذلك سياسة عدم الارتباط، الاتفاق الأساسي التي توصلت إليه الفصائل السياسية اللبنانية كافة من أجل أمن واستقرار لبنان. وفي ذات الوقت، فإن من الضروري أن تستمر مؤسسات الدولة في القيام بدورها في ضمان تحقيق الأمن والاستقرار والعدالة. من المقرر أن تعقد دورة أخرى للحوار الوطني في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. إن من مصلحة الاستقرار في لبنان استمرار جميع الأطراف في ممارسة ضبط النفس وتجنب التصريحات الاستفزازية والعمل بصورة تعاونية بينما تبدأ الاستعدادات لانتخابات عام ٢٠١٣.

ظل الوضع داخل منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هادئا بشكل عام. تم اكتشاف صاروخين من طراز غراد بواسطة أفراد من القوات المسلحة اللبنانية في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر قرب قرية المزرعة الإسلامية في جنوب لبنان. وقد ورد وقتها أن الصاروخين قد جهزا ليتم إطلاقهما عبر الخط الأزرق تجاه إسرائيل. لقد كثفت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والقوات المسلحة اللبنانية من مستوى تأهبهما وزادتا من عدد أنشطتهما العملياتية المنسقة في أعقاب اندلاع أعمال العنف في غزة وجنوب إسرائيل. و حظيت الجهود المبذولة لضمان الهدوء على خلفية ذلك العنف دعما سياسيا واسع النطاق، بما في ذلك من حزب الله.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن المجلس سيستمع خلال هذا الأسبوع وحده إلى ثلاث إحاطات إعلامية عن الشرق الأوسط فضلا عن أعمال الجمعية العامة المتوقعة، وهذا يدل على التغيرات الهائلة التي تشهدها المنطقة حاليا . اقتربنا كثيرا، الأسبوع الماضي بفعل الحالة في غزة، من حافة أزمة كان يمكن أن تجتاح المنطقة. ينبغي لنا أن نعتبر هذا الأمر تذكرة بالتحديات التي نواجهها كافة فيما يتعلق باستعادة آفاق إحلال السلام الدائم في المنطقة.

إن المنطقة متجهة نحو مستقبل يصعب التنبؤ به في ظل وجود مصادر متعددة لانعدام اليقين. والأمر المؤكد، على أي حال، هو أنه لا يمكن تجاهل الصراع العربي – الإسرائيلي في

عملنا على تشكيل المستقبل بطريقة بناءة. وما زلت مقتنعا بأن التوصل إلى حل للمسألة الفلسطينية – الإسرائيلية على أساس حل الدولتين عن طريق التفاوض، هو أفضل إسهام في سبيل تحقيق استقرار في المنطقة في هذا الوقت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد سيرى على الإحاطة الإعلامية التي قدمها.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.